٨

مصر ٢٠٠٨: تحليل أزمة*

١ ـ نظام شائخ.. ومعارضة مرتبكة

تعيش مصر منذ عدة عقود، فى أتون أزمة مستحكمة، أبرز ملامحها عجز النظام الحاكم عن إنجاز عملية التطوير المجتمعى «الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى» بحيث تصبح مصر قادرة على التوافق مع العصر ومتطلباته وشروط العيش فيه، ومهيأة لمواجهة احتياجات التنافس العالمى تحقيقاً للأهداف المبتغاة والمكانة المرجوة، والأخطر أنها تراجعت، حتى عن مستويات الأداء الضعيفة، التى كانت عليها منذ عدة عقود.

وتردت الأوضاع فيها إلى حد غير مسبوق، أصبح فيه جهد المجتمع موجهاً بالكامل، لاقتناص بضعة أرغفة من الخبز، أو موقع قدم فى الشارع، بدلاً من الانصراف إلى المستقبل، واجتماع الكلمة على برنامج لتطوير المجتمع وتحقيق خيره وخير مواطنيه، وضمان أوضاع الأجيال الجديدة، ومكان مصر ومكانتها فى المنطقة والعالم.

لا يحتاج الأمر إلى تعداد مظاهر هذه الأزمة وتجسداتها، من بطالة خانقة وبالذات فى أوساط الشباب، إلى انتشار مريع للفقر، وانهيار لحالة التعليم وللبيئة، ولأوضاع الناس الصحية، وارتفاع هائل فى أسعار السلع الأساسية يأكل استقرار المجتمع ويهدد جميع طبقاته، وانتشار سرطانى لغول الفساد، وتردٍ لأداء جهاز الدولة التاريخى، لم يسبق له مثيل.. إلخ إلخ.

ويمكن أن نجمل الوضع فنقول إنها أزمة هيكلية شاملة، تتغلغل فى

* هذه الدراسة نشرت فى جريدة «البديل»، على خمس حلقات، أولها بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢.

مجمل أوصال نظام الحكم، بل والمجتمع ذاته، بعدما فرضت قوانينها وقواعدها وأعرافها على جميع أوجه الحياة، دون استثناء يذكر، فبفعل استمرار هذه الأزمة، وتعمّقها طوال عشرات السنين الماضية، خلقت أوضاعاً شديدة البؤس، لم يعد فيها نظام الحكم وحده هو الفاسد وحسب، بل امتد الفساد حتى غمر قطاعات متعاظمة من المجتمع ذاته، ولم يعد الفساد أو التربح من الموقع الوظيفى أو استغلال المنصب، وقفاً على الشريحة العليا من موظفى الدولة والنافذين فيها، لكنه امتد إلى الأغلبية العظمى من المواطنين، الذين وجدوا أنفسهم «إما مجبرين أو متواطئين»، منغمسين فى ممارسات فاسدة، ولم تعد قيم العمل، أو العلم، أو الجهد أو الإتقان أو نظافة اليد، أو الشجاعة الأدبية، وغيرها من القيم العليا التى تبنى عليها الأوطان وتشيد الممالك، هى القيم الحاكمة أو السائدة، فتراجعت مكانتها، وضعف مقامها، بل راح البعض يعتبرها «أنتيكات» من بقايا زمن بائد لا تصلح لعصرنا الراهن، بحال من الأحوال.

وتؤكد كل المؤشرات المتوافرة للأسف الشديد الانعكاسات الكاشفة لهذه الأزمة، وهى مؤشرات دولية محايدة، تُجمع على تراجع دور مصر، وتخبط سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وتدنى تأثيرها فى محيطها وفى العالم وهو أمر طبيعى لا غرابة فيه، إذ إن مكانة الدولة، ودورها الخارجى هو انعكاس مباشر فى المقام الأول لإنجازها الداخلى ولأوضاعها المجتمعية وقدراتها المحلية، ولا يمكن أن نتوقع مكانة خارجية لا تستند إلى ركائز داخلية حقيقية، بعيداً عن البروباجندا الإعلامية التى قد تخدع الناس فى الداخل لفترة لكنها عاجزة دوماً عن خداع العالم، الذى يرانا «عراة»، مكشوفين، لأنه يعرفنا جيداً، ولأنه الذى يمدنا بأسباب الحياة، من أول رغيف الخبز.. حتى البندقية.

وقد كان من الممكن أن تشكل هذه الأزمة بوابة التغيير ولاستعادة

لحمة المجتمع وبناء المكانة مجدداً، فهناك شعوب عديدة مرت بأزمات أكثر استحكاماً، وبعضها تعرض لما هو أمرَّ وأنكى، مثلما حدث مثلاً فى اليابان التى نكبت بأول كارثة للاستخدام المأساوى للقنابل النووية مرتين وألمانيا التى هُزمت وتحطمت قواها العسكرية والاقتصادية، وتم احتلالها وتمزيقها من قبل قوات الحلفاء، فى الحرب العالمية الثانية، أو كوريا التى انشطرت قسمين، وتعرضت لهوان الاحتلال والحرب الدامية، وكذلك فيتنام التى تعرضت لويلات الدمار بواسطة آلة الحرب الأمريكية العدوانية الجبارة، أو حتى الهند أو الصين، اللتان تحركتا تحت وطأة العبء الهائل لمئات الملايين من السكان الفقراء، لكن كل هذه المجتمعات أو النظم أو الشعوب، استطاعت أن تحول أزماتها الطاحنة إلى قوة دفع إيجابية، حملتها من قاع الفقر والمرض وبؤس الأحوال، إلى مواقع متقدمة، حققت لشعوبها قدراً من التقدم معترفاً به، ولأوطانها مكانة دولية محترمة ومرموقة.

لكن جانباً من أزمة المجتمع المصرى المستحكمة يعود فى الواقع، إلى أزمة القوى المعارضة التى غابت عن توازنات الصراع، وتركت فراغاً خطيراً فى أوضاع البلاد، راح النظام الحاكم يستغله لكى يعيث فساداً فى المجتمع، يبث سمومه، وينفث أمراضه، ويفكك بنيته ومقوماته، دون مقاومة تذكر، إلا فى السنوات القليلة الماضية.

فالمعارضة «الرسمية» المكونة من أحزاب «معترف بها» من قبل النظام، وخرجت من صلبه، عرفت جيداً شروط بقائها، التى هى فى الواقع شروط وفاتها، فقبعت مستكينة فى مقارها، مكتفية بجريدة محدودة التأثير، منبتة الصلة عن الناس والواقع، عاجزة عن النهوض بأبسط مبررات وجودها، أو تحدى النظام حتى فى الحد الأدنى من المواقف، وردت لها الجماهير «التحية» بالمثل، إذ انفضت عنها، وأدارت الظهر لها ولرموزها!

وأكبر تجمعات المعارضة، وهى «جماعة الإخوان» التى نمت نمواً متضخماً طوال عقود الغزل مع النظام، والاتحاد فى مواجهة العدو المشترك: اليسار، لا تتحرك إلا وفق أجندة عمل ترتبط أولاً وأخيراً بحساباتها ومصالحها، وهى غير معنية إلا ببرنامجها لأسلمة المجتمع، دون النظر إلى ما يخص المجتمع وحاجاته، وفى كل موقعة تحتاج وجودها تخذل أنصارها والآملين فيها الخير قبل خصومها أو حتى أعدائها، وقد اجتمع الطرفان الأحزاب والإخوان، على التنصل من أى دور فى معركة التغيير، وربما كان فى موقفهما من أحداث يوم ٦ أبريل الأخيرة، أبلغ دليل على محددات الحركة التى تؤطر فعلهما، وتمنعهما من أن يكونا ـ ما لم يحدث متغير حقيقى ـ قوة يعتد بها، من القوى المركزية التى يستند إليها فى قيادة الحركة من أجل بناء المستقبل، وإنجاز عملية التغيير السلمى المنشود.

أما باقى القوى المتحركة فى الساحة، وعلى رأسها الأحزاب الجديدة، وقيد التأسيس، أو الحركات الاحتجاجية والسياسية الناشئة مثل حركة «كفاية» وغيرها من الحركات الشبيهة، فهى وإن اتخذت مواقف صحيحة من حيث المبدأ، وحققت إنجازات كبيرة معترفاً بها،و وعلى رأسها فتح بوابة الاحتجاج الشعبى، وكسر «التابوهات» السياسية المستقرة لعقود، ورفع شعارات التغيير الشامل للمجتمع وللنظام.. إلخ إلا أنها حتى الآن لم تبن نفسها كقوة رائدة لعملية التغيير المأمول، واكتفت أحياناً برفع شعارات عامة صارخة، دون أن ينصرف جهدها لبناء جبهة حقيقية للتغيير يمكنها أن تقنع المجتمع بوجود بديل حقيقى يمكن الوثوق به وقادر على قيادة سفينة المجتمع إلى بر الأمان، وسط البحار الهائجة والعواصف والأنواء الضارية المحيطة.

ومن جماع، ما تقدم نظام انتهى عمره الافتراضى، حظى بما لم يحظ به نظام حاكم فى مصر من عزلة وكراهية، بل ومقت غير مسبوق.

ومعارضة مرتكبة: إما مستأنسة، أو أنانية، أو ضعيفة لم تكتمل

أدواتها بعد، أضيف إليها فى الفترة الأخيرة مجتمع يتفجر بالغضب العفوى، والاحتقان المتراكم، واليأس من الوعود، وافتقاد البديل الموثوق.. تتشكل مكونات لوحة مصر اليوم لوحة بها من مقومات الأمل ومقدمات الفرح الكثير، وبها أيضاً من أسباب القلق ما ينذر بعواقب مخيفة.. فإلى أى من التوجهين تجنح مصر المحروسة؟! هذا هو السؤال.

٢ ـ أزمة هيكلية.. ومتغيرات موضوعية(*)

لدى الحديث «عن الأزمة الشاملة» التى تضرب بأطنابها فى أركان النظام، يأتى الرد دوماً من ممثلى الحكم بأن العالم كله يمر بأزمة، وهى ليست وقفاً على مصر وحدها، وآخر من عبر عن هذه الفكرة السيد جمال مبارك فى حديثه الطويل للتليفزيون المصرى، منذ أيام حيث أفاض فى شرح إنجازات السلطة، مركِّزاً على ما تم تحقيقه فى السنوات الثلاث الأخيرة، وكأن السلطة التى تهيمن على مقدرات البلاد منذ سبعة وعشرين عاماً ليست مسئولة عن أوضاع الوطن والناس فى كل هاتيك السنوات الطويلة العجفاء!، فما الفرق إذن بين طبيعة الأزمة فى العديد من دول العالم والأزمة الراهنة للمجتمع والحكم فى مصر؟

تتصف الأزمات التى تتعرض لها العديد من بلدان العالم بأنها أزمات عارضة وجزئية ومؤقتة، وبالتالى فإن إمكانات السيطرة على تداعياتها ووضع حلول مناسبة للخروج منها ممكنة ومتاحة، وفيما عدا الأزمات الشاملة ـ ذات الطبيعة الاستراتيجية، التى تتعرض لها المنظومة الرأسمالية ودوراتها المعروفة ـ فإن تفعيل آليات الرقابة وإعمال قواعد الشفافية والمساءلة وحيوية النظم السياسية وكفاءة أدائها، وكذلك الدور المهم والمحورى للإسهام الشعبى، عن طريق منظومات المجتمع المدنى النشطة، واستخدام العلم ووسائله، كل ذلك يسهم بفاعلية فى إخراج هذه المجتمعات

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٤/٣٠.

من أزمتها، وإيجاد حلول عملية لآثارها، بحيث تظل نتائجها السلبية فى الحد الأدنى.

وعلى العكس من ذلك تماماً، فالأزمة التى تعصف باستقرار النظام المصرى «تتميز» بثلاثة معالم رئيسية متلازمة ومتداخلة.

أولها: إن هذه الأزمة شاملة فهى لا تمس جانباً واحداً من جوانب الحياة وحسب وإنما تمتد لكى تحكم خانقها حول كل مناحى النشاط، وتحاصر المواطن المصرى من كل جانب.

■ فهى **ذات طبيعة سياسية** تنعكس على الأوضاع الدستورية للبلاد فغياب الديمقراطية وتعليق الحقوق العامة واستفحال مظاهر العصف بالحريات، واستمرار حالة الطوارئ بلا مبرر على امتداد العقود الماضية وتكبيل المجتمع بترسانة من القوانين المعادية للحريات، وسيادة التعذيب المنهجى فى السجون والمعتقلات، وتغول جهاز الأمن فى كل قطاعات المجتمع، والانتهاك المتعمد للدستور والقانون وأحكام القضاء، وهيمنة السلطة التنفيذية على شئون الدولة، وفردية اتخاذ القرار... إلخ، كل ما تقدم ملامح لهذه الأزمة السياسية المستحكمة، التى بلغت ذروتها فى فترة الإعداد لمد الفترة الرئاسية الخامسة لحسنى مبارك، وما واكبها من احتجاجات سياسية تحت شعار «لا للتمديد.. لا للتوريث»، ومازالت مظاهر هذه الاحتجاجات قائمة حتى الآن، وآخرها دعوة شباب الـ «Face book» لإضراب ٤ مايو القادم بدلالته الرمزية الواضحة، (٤ مايو يوم ميلاد الرئيس حسنى مبارك).

■ وهى ذات **طبيعة اجتماعية ثقافية** تتبدى قسامتها فى تفكك أوصال الدولة التاريخية، وتردى أداء مؤسساتها، وانهيار منظومة التعليم والقيم الحاكمة فى المجتمع وتدمير الطبقات العامة والفقيرة، وتهميش الطبقة الوسطى، وصعود فئات وطبقات اجتماعية عشوائية، وعزل

الكفاءات، وإهدار المنجز التاريخى للوطن، وشيوع ثقافة الأنانية والخلاص الفردى والفهلوة على حساب مفاهيم العمل والكدح والإبداع، وصعود ثقافة التكفير، وتراجع قيم المواطنة إلخ.

■ وهى **ذات طبيعة وطنية** تتمثل ملامحها فى انهيار الدور المصرى الريادى فى المنطقة والعالم، وتراجع مكانتها الثقافية والحضارية فى المنطقة، وتهميش وجودها المادى والمعنوى، وتراجع نفوذها السياسى فى العالمين العربى والإفريقى، والتهديدات الاستراتيجية التى تحيط بها من كل جانب، فى فلسطين والعراق وسوريا ولبنان والسودان وإيران.. إلخ، ويضاف إليها تحديات بيئية عصيبة مثل تلك المتعلقة باحتمالات غرق دلتا وادى النيل فى السنوات القادمة، فضلاً عن التهديدات المستمرة الناجمة عن الأطماع الأمريكية والصهيونية والنظم العملية فى المنطقة.

وثانيها: إن تأجيل حل كل هذه المشكلات وتراكمها، بسبب شيخوخة الحكم، وبطء استجابته للتحديات، وشيوع المحسوبية، وغياب الدور الرقابى، والفساد الهيكى للنظام وأنانية السياسات المطبقة لخدمة فئات محددة على حساب عشرات الملايين من أبناء الشعب، قد أدى إلى تفاقم كثير من هذه المشكلات التى كان يمكن حلها، واستعصاء العديد منها على الحل نتيجة الإهمال والتراخى، وصعوبة حل بعضها الآخر نتيجة تبديد الموارد، والتفريط فى الملكية العامة والنهب المنظم للثورة الوطنية وتجريف المال العام وتهريبه للخارج، والتصرف الأرعن والمشبوه فى أراضى الدولة وملكياتها والإفراط الأنانى الطابع فى استنزاف موارد الدولة التى لا يمكن استعواضها (كالبترول والغاز الطبيعى).

وثالثها: إن اتساع مدى هذه الأزمات وديمومتها على امتداد ما لا يقل عن أربعة عقود، «منذ هزيمة عام ١٩٦٧ حتى الآن»، والتراكمات الموضوعية والطبيعية المترتبة على طول مدة معايشتها بلا أمل فى الحل،

أو بوادر الخرج للخروج منها، مع اتساع نطاق التأثيرات السلبية البالغة الحدة، التى نزلت بثقلها على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، كانعكاس مباشر للسياسات «النيوليبرالية»، والخصخصة، وإعادة الهيكلة.. إلخ، التى عنت فى النهاية تخلى الدولة عن كل دور اجتماعى لها تجاه مواطنيها وتكريس جهودها لخدمة طبقة رجال المال والأعمال الحاكمة والمتحكمة والمحتكرة، لكل قرارات السلطة والعوائد المادية والاقتصادية والاجتماعية لسياسات النظام.. كل هذا أدى إلى وصول الجماهير الشعبية «خاصة من العمال والمهمشين وشرائح المثقفين والمهنيين» إلى لحظة نفاذ الصبر التاريخى، التى تعنى بوضوح وبساطة أن استمرار الحال الراهن من المحال، وأن استمرار الحكم فى قيادة البلاد ـ كما كان يفعل طوال العقود الماضية ـ غير ممكن حتى لو لجأ إلى مضاعفة آليات القهر الاجتماعى، والعنف والاستبداد، تحت تصور أن ذلك يتيح له إمكانية السيطرة، على ما يتصوره «فتنة» محدودة، بفعل قوى متآمرة وعناصر إجرامية تسعى لهز استقرار المجتمع والنيل من ثبات النظام!.

وحين تصل أزمة أى مجتمع إلى ما وصلت إلى الأزمة فى مصر، بمعنى أن تكون أزمة ذات طبيعة شاملة تمس كل قطاعات المجتمع وطبقاته وفئاته، وتتخلل جميع مستويات الحياة «سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ووطنية» من جهة أخرى، وأن تكون هذه الأزمة مستحكمة وممتدة فى الزمان والمكان وغير قابلة للتسويف أو التأجيل بفعل التراكمات التاريخية والجغرافية والنفسية أيضاً، وحينما يصل الملايين إلى فقدان الثقة فى النظام ورموزه، ويلجأ البعض منهم إلى فعل رمزى دال كعملية «تحطيم الصنم» التى استثارت غضبة الحكم الضارية، فمن الضرورى للغاية أن ينتبه الجميع إلى دلالات ما يحدث وهى دلالات خطيرة لوقائع بالغة الأهمية من أبرزها:

١ ـ تنامى ثقافة الاحتجاج فى مصر فمنذ أواخر عام ٢٠٠٤ والذى شهد أول مظاهرة لحركة «كفاية» حركة كفاية، لا تكاد تتوقف جحافل المواطنين المنضمين إلى صفوف القوى المحتجة بالتظاهر أو الاعتصام أو الإضراب أو الاصطدام، أو أى شكل آخر من الأشكال الشبيهة، وهناك إحصاءات مؤكدة تشير إلى أن عام ٢٠٠٧ وما انقضى من هذا العام، قد شهدا أكثر من ألف عملية احتجاجية شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، كما شملت أغلب الفئات الاجتماعية، وامتدت إلى مواقع بكر لم تشهد مثل هذه النشاط من قبل، وإلى قرى وأحياء عشوائية ومناطق مُهَمشَّة لم يسبق لها المشاركة أبداً فى مثل هذا الأمر.

٢ ـ وصول هذه الثقافة إلى قطاعات مهمة فى المجتمع لم يعرف عنها ـ تاريخياً ـ استجابتها لهذه النوعية من صور المقاومة، إلا فى ظروف خاصة للغاية مثل موظفى الدولة، كموظفى الضرائب العقارية، مما يعنى أن الأزمة عميقة إلى حد أنها أجبرت قطاعات ساكنة على الحركة، وتشير إلى إمكانات وصولها لقطاعات أخطر، وليس بعيداً على الذاكرة تحذيرات «لجنة الأمن القومى» بمجلس الشعب من إمكانية انتشار ظاهرة الإضراب إلى ضباط الشرطة أنفسهم.!

٣ ـ وصول هذه الثقافة إلى مناطق جغرافية حسّاسة، وبالذات على الحدود والتخوم المصرية مع الدول المجاورة، ويلفت الانتباه فى هذا السياق احتجاج أهالى النوبة على الظلم التاريخى الواقع عليهم بسبب تحويل مياه نهر النيل وإغراق أراضيهم وتهجيرهم منها، واحتجاج أهالى سيناء على التعسف الشديد فى تعامل أجهزة الأمن معهم والتشكيك المستمر فى ولائهم وانتمائهم للوطن، واحتجاج أهالى السلوم على عنف أجهزة الأمن معهم فى سلوكهم الاستفزازى مع المواطنين، وبما يعنى أن النظام الذى اصطدم داخلياً مع العمال والفلاحين والمهمشين والعشوائيين والمهندسين والأطباء

وأساتذة الجامعة والقضاة والطلاب.. إلخ، وصل بسياسته الصدامية المأساوية تلك، إلى آخر منطقة كان وينتظر منه أن يفعل فيها ذلك، وهى المناطق الحدودية، التى تتمتع بحساسية خاصة توجب التعامل بطريقة مختلفة مع أهلها، لتأمينها وحماية المصالح العليا للبلاد.

وهكذا: فالأزمة المستحكمة، المستعصية على الحل، الممتدة، المنتشرة أفقياً ورأسياً، وضعت نظام الحكم فى وضع لا يُحسد عليه، حيث يواجه - لأول مرة بهذه القدر من الكثافة - استحقاقات هائلة مؤجلة ،فواتير ضخمة ماطل فى سدادها طوال ما مضى من عمره، وهو كثير.. وعليه أن يطرح حلولاً حقيقية الآن، وفوراً لمشكلات عمرها أكثر من نصف قرن، وهو بالتأكيد أعجز من أن يفعل فى شيخوخته ووهنه، ما لم يستطع أن يفعله فى يفاعته وفتوته.

٣ - الشروط الموضوعية.. والبديل الغائب(*)

تناولنا فى القسمين الأولين من هذا المقال طبيعة الأزمة البنيوية العميقة التى تعصف بالأوضاع فى مصر، من حيث هى، أزمة شاملة، ومستمرة، ومستعصية على الحل بواسطة نظام فاسد وتسلطى، ومنعدم الكفاءة وشائخ مثل نظام الرئيس حسنى مبارك، الذى يهيمن على مقاليد السلطة منذ ٢٧ عاماً.

ولمسنا مظاهر نهوض الحركة الشعبية المضادة التى تفجرت منذ أواخر عام ٢٠٠٤ ،حينما بدأت التحركات المعارضة لمساعى مد فترة الرئاسة الخامسة لمبارك، وارتفاع وتيرة الجهود التى تصب باتجاه التمهيد لإتمام عملية «التوريث»، وصولاً إلى حالة «الحراك الاجتماعى» الراهنة، التى تمظهرت فى معدلات متسارعة لحركة الطبقات والفئات الاجتماعية المغبونة تاريخياً، وبالذات العمال وصغار العاملين بمؤسسات وأجهزة الدولة، وفى

(*) جريدة «البديل» - ٢٠٠٨/٥/١٥.

ارتفاع وتيرة ومظاهر التعبير عن حالات الغضب والنقمة، بسبب الآثار المباشرة للسياسات «النيوليبرالية» للنظام التى سرَّعت من معدلات إفقار قطاعات واسعة من المجتمع، وأضافت لجيوش الفقر والبطالة الملايين من «المستورين» الذين تعروا، بسبب الخطط الاقتصادية للحكم، من كل سند، وأصبحوا يواجهون الواقع الاقتصادى الساحق دون سند أو نصير.

ونناقش هنا الوجه الآخر لـ «الأزمة المصرية» والتى تعوق، على العكس مما هو متوقع، تحول هذه الحالة من مجرد أوضاع احتجاجية واسعة النطاق، ومنتشرة ـ أفقياً ورأسياً ـ فى كل أنحاء البلاد، إلى تيار شعبى جارف ،قادر على تحقيق حلم الشعب المصرى فى التغيير الديمقراطى، وبناء مجتمع العدل والحرية المنشود.

من الوجهة النظرية: اكتملت منذ سنوات طويلة فى مصر الشروط الموضوعية» لعملية «التغيير» بكل متطلباتها ومدخلاتها.

ونقصد بعملية «التغيير» ليس مجرد استبدال وجوه بأخرى، فى ظل استمرار نفس السياسات وذات التحالف الطبقى المهيمن والمعادى لمصالح الأغلبية العظمى من المصريين، وإنما المقصود بها عملية إزاحة هذا التحالف الطبقى نهائياً، وإيصال تحالف طبقى جديد يعبر عن الطبقات العاملة والمحرومة فى المجتمع، وهى تمثل ما لا يقل عن ٩٠ ـ ٩٥٪ من أبناء الشعب ،إلى مراكز صنع القرار الاقتصادى والسياسى، ومواقع إعادة توزيع الثروة الوطنية وصياغة الاستراتيجية الحاكمة فى البلاد.

وينظر البعض فى صفوف المعارضة إلى هذه العملية باعتبارها أمراً هيِّناً ودانى القطوف، بل يُبَسِّطون احتياجاتها الضرورية إلى مجرد مظاهرة من مائة ألف تزيح النظام وتنهى الأمر برمته.

ومع افتراض حسن نوايا القائلين بهذا التصور، فلا شك أن الوضع ليس بهذه الصورة من البساطة، التى تكاد أن تكون صورة كاريكاتورية،

فيها إسقاط للأمنيات والأحلام على الواقع الصعب والعصى، وهو تصور يهمل التعلم من دروس التاريخ وخبرات الواقع، داخل مصر وفى العالم أجمع، إذ إن النظم الديكتاتورية لا تستسلم بسهولة، ولا تسلم كراسيها ببساطة، وإنما، وهذا أمر طبيعى، ومفهوم، تقاوم حتى النفس الأخير، وبضرارة، كل محاولة للاقتراب من المواقع التى اغتصبتها وتمرست فيها وحققت بواسطتها عمليات السطو على الثروة الوطنية، ونهبها، وتهريبها، فضلاً عن أن لهذه القوى حلفاء فى الداخل والخارج يدعمونها دعماً لمصالحهم، ويساندونها ويمدونها بأسباب الحياة، ونشير هنا إشارة سريعة مثلاً إلى الدور المعروف الذى لعبته وتلعبه أجهزة المخابرات الأمريكية، وعلى رأسها الـ «C.I.A»، المخابرات المركزية الأمريكية فى إجهاض الكثير من الحركات الثورية، وفى التدخل الفاجر السافر لدعم عملائها فى شتى بلدان العالم ،فضلاً عن أن هذه النظم، التى تعرف مدى كراهية الشعوب لها، تستنزف جانباً كبيراً من دخل البلاد فى تدعيم أجهزة القمع ومؤسساته، فالنظام المصرى على سبيل المثال اقتطع ملياراً ونصف المليار من الجنيهات من ميزانية التعليم البائسة، فى موازنة ٢٠٠٨، أضيفت إلى مخصصات وزارة الداخلية ،التى لم تكتف بجيشها القمعى الجرّار وتعداده كما نُشر فى الخارج مليون وأربعمائة ألف من المجندين، وإنما طالبت بزيادة المخصصات بمبلغ ٢٤٦ مليون جنيه هذا العام، لمواكبة نتائج ارتفاع الأسعار على تكاليف بناء السجون والمعتقلات، وشراء أجهزة التعذيب وأدوات التجسس على المعارضين.

وفى مثل هذه الوضعية ينبغى على «قوى التغيير» التحلى بسعة الأفق، والتمسك بـ «العملية» والوعى، فى مواجهة المهمات الضرورية لتوفير فرص النجاح فى إنجاز مهماتها، فتوقع أن النظام على وسط السقوط وينتظر فقط مظاهرة المائة ألف، يظل حلماً منشوداً يحتاج حتى يتحول من مجرد «أمنية ذاتية» إلى «إمكانية موضوعية»، لجهد

كبير ودءوب ومستمر ومتراكم، يعالج عناصر القصور فى الحالة الشعبية الراهنة، ويؤسس لحالة أخرى، جديدة متطورة... فما هى مظاهر القصور التى تعوق تطور الأوضاع فى مصر إذن؟

يستطيع المتابع أن يرصد فى تحليله للوضع الاحتجاجى الحالى الظواهر التالية:

أولاً: إن هذه التحركات فى مجملها، والتى انتشرت أفقياً ورأسياً فى أغلب المحافظات والتجمعات، مازالت اقتصادية الطابع، تطالب بتحسينات فى الوضع الراهن، وبعدة مطالب مهنية ومكاسب مادية محدودة ومباشرة، ولازالت بعيدة عن أن تطرح برنامجاً للتغيير السياسى الشامل.

وهذا أمر منطقى وطبيعى ومفهوم، فالحركات الاجتماعية الاحتجاجية فى مصر مازالت وليدة، وتحتاج بعض الوقت لكى تتعلم من تجربتها الخاصة الدروس الضرورية، وهذاالأمر يتم بسرعة وكفاءة لكن لا يمكن القفز عليه، أو إسقاط رغبتنا الملحة، ونافذة الصبر، على القائمين بأموره، إذ يجب أن تصل هذه الجموع، وأغلبها يمارس تجربة الاحتجاج للمرة الأولى، إلى النتائج التى تعرفها الكوادر السياسية، وتتحرق شوقاً للوصول إليها، عبر تجربة هذه الجموع ذاتها.. التجربة العملية والمباشرة ودون توجيه أو وصاية من أحد، وبالذات من خارجها!

ثانياً: كما أن هذه التحركات مازالت حتى اللحظة الراهنة تحركات جزئية، لا يربطها بغيرها من التحركات رابط، سوى أنها نتاج حالة السخط العام والتململ من سياسات النظام، وهذا أيضاً أمر طبيعى، لكن استمراره خطأ، ويعوق تطوير الحالة ونقلها من وضعية أوّلية لوضعية أخرى أكثر تطوراً.

ويحتاج الأمر فى مثل هذه الحالة إلى الوعى بضرورة الربط بين نضالات العمال فى مجالات العمل الواحد، كعمال قطاع النسيج مثلاً،

وصولاً إلى تنسيق أوسع مدى فى قطاعات متعددة، وهو أمر ستفرض ظروف النضال المطلبى وديناميكيتها الخاصة إنجازه، لكنه يحتاج بعض الوقت لكى يستكمل مقوماته.

ثالثاً: نأتى إلى أهم نقائص حركة الاحتجاج الاجتماعى الجديدة، من وجهة نظرى، وهى وضعية «العوار التنظيمى» أو «التخلف التنظيمى» أو «البدائية التنظيمية»، وأياً كانت التسمية فالمؤكد أن نقطة الضعف الرئيسية فى هذه الحركة هى افتقادها الأطر التنظيمية الفاعلة، التى تربط بين جزرها المنعزلة، وترقّى مستوى تحركاتها، وترفعه من حالة النضال الاقتصادى والجزئى ،إلى وضعية النضال «السياسى» بالمفهوم الشامل الكلى، أى من حالة التحرك لتحقيق بضعة مكاسب أولّية وحسب، إلى التحرك لإحداث تغيير استراتيجى فى طبيعة الحلف الطبقى المهيمن، وبما يعنيه ذلك من التحول إلى وضعية تتيح إعادة توزيع ثروة البلاد، لصالح تنمية أوضاع الملايين الغفيرة من الفلاحين والعمال والطبقات الشعبية، والشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى، وهم الأغلبية الغالبة للمواطنين الذين يعانون مُرَّ المعاناة من السياسات الراهنة للنظام.

إن أخطر ما تعانيه حركة الاحتجاج هو غياب هذا الأفق عن ذهنية العديد من المنحازين لها، والمبشرين بها، على صفحات الجرائد المعارضة والمستقلة، وفى المؤتمرات والندوات، حيث يبدو تقديس «العفوية» فى أجلى معانيها، وتشيع تصورات «طوباوية» ذات خلفية انقلابية، تتصور أن التغيير سيتم «إذ فجأةً»، بين عشية وضحاها، دون حاجة لتنظيم قوى الشعب، أو وجع الدماغ فى ترتيب صفوف الجماهير، وتنسيق تحركاتها المتناثرة، أو بناء الآلية التنظيمية الضرورية لتحقيق ذلك.

ويُسقط بعض دعاة التغيير المحدودى الخبرة، والنافذى الصبر، رغباتهم على الواقع الذى يحتاج لجهد شاق حتى يمكن دفعه للأمام، إذ

ليس من المتصور أن تتغير الأوضاع هكذا وبـ «ضربة لازب»، كما يقولون، دون تمهيد أو تعبئة أو إعداد. لم يحدث ذلك إلا فى الأحلام أو الأوهام.. إنما الواقع يحتاج إلى بذل العرق والتعب من أجل توعية الناس بأهمية أن ينظموا صفوفهم، فى نقابات مستقلة وروابط بديلة وجمعيات واتحادات وهيئات وحركات وأحزاب، على كل المستويات، وفى شتى المواقع والجهات، حتى تصل «دعوة التغيير» إلى كل مكان، وتصبح أنشودة الشعب الكادح كله، وليست مجرد «دندنة» الطلائع حسنة النوايا، لكنها عفوية الوعى عشوائية الحركة، ذاتية الرؤى!

رابعاً: كذلك فإن الحركة الاحتجاجية المصرية الجديدة تفتقد «برنامج للتغيير»، لا يكتفى بتحديد ما تشكو منه وتأمل فى الخلاص من قيوده، وإنما يحدد بدقة طبيعة المرحلة الراهنة، والمستهدف من عملية التغيير المنشود، وطبيعة مطالب حركة التغيير الشاملة، وبرنامجها الاستراتيجى، وخططها التكتيكية، وقواها الأساسية، وشكل قيادتها.. إلخ.

وهذا الأمر ليس «منظرة» أو ترفاً، إذ بدونه تتهدد «حركة التغيير» بانحرافات شتى، ولن يكون مضموناً أن تحقق أهدافها، فليس من المطلوب، على سبيل المثال أن تؤدى حركة التغيير للخلاص من ديكتاتورية رأس المال والسلطة، مستبدلةً إياها بديكتاتورية رجال الدين، كما دعا برنامج الإخوان مثلاً، أو أن تطيح بالدولة المدنية القائمة لكى تنشئ على أنقاضها دولة دينية، يحكمها «آيات الله». الجدد فى مصر.

وفى غياب هذا البرنامج، ومع تعدد القوى الراغبة فى فعل التغيير والداعية لإنجازه، تتضاعف الحاجة لهذا البرنامج، حيث يجب أن يتم الاتفاق، وبوضوح، إلى أين تتجه قافلة التغيير، وما هو شكل المجتمع المنشود وتوجهاته الاستراتيجية وبدون توافر هذا الشرط تصبح الحركة مهددة برياح عاصفة، وقد تستفيد قوى متربصة، كما يحدث أحياناً، من

جهود دعاة التغيير، لكى تسطو عليها وعلى نتائج كفاحها، ثم ما أسهل الانقلاب على الشعارات والمبادئ بعد التمكن والسيطرة، ودروس التاريخ الحى مليئة بالعبر، وفيها الكثير مما ينبغى ـ بتواضع ـ تعلمه واستيعابه.

٤ ـ دروس «٦ أبريل»(*)

فى هذا المقال الرابع من هذه الدراسة الأوليّة، التى جاء عنوانها: **«مصر ٢٠٠٨ .. تحليل أزمة»** اجتهاد لمحاولة استكمال وضع اليد على عناصر أزمة المجتمع المصرى بشقيه: «الحكم» و«المعارضة»، أو «النظام» و«قوى التغيير»، وسأتناول هنا تحليل حدثين مهمين، لازالا ماثلين فى الأذهان، وموقف الأطراف المعنية منهما.. هذان الحدثان هما «أحداث ٦أبريل، ووقائع «يوم ٤ مايو».

تدفع عناصر التدهور العام فى الأوضاع والصعوبات التى أحالت حياة طبقات المجتمع العاملة إلى جحيم لا يحتمل، الكثير من التجمعات والفئات الاجتماعية إلى الحركة دفاعاً عن الوجود، وقد شهد العامين الماضيين انفجار حركة احتجاج عمالية وشعبية واسعة النطاق، بعد التحركات النخبوية التى ميزت عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ فى أعقاب تكوين حركة «كفاية» وأنشطتها التى باتت معروفة، وبالذات فى المجال الديمقراطى.

وبرز فى مقدمة التحركات الاحتجاجية التى أشرنا إليها تحركات عمال نسيج المحلة الكبرى، هذه المدينة العمالية العقيدة، وتطورت هذه التحركات حتى وصلت إلى ذروتها باعتصامها الشهير.

وقد بادرت الحكومة بعد وصول الأزمة إلى نقطة التفجر بالتفاوض مع ممثلى العمال، وقدمت وعوداً التزمت بتنفيذها: مقابل فض العمال لاعتصامهم، الذين قبلوا بهذا الاتفاق، معلنين أنهم سيعاودون الدعوة للتحرك

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٥/١٧.

إذا لم تنفذ الدولة وعودها، وكالعادة تتصل الحكم من بنود الاتفاق، وبدأ فى التلاعب والمماطلة ومحاصرة قيادات الحركة والضغط على قواعدها.. إلخ، وهو مادفع العمال إلى إعلان يوم ٦ أبريل ٢٠٠٨ يوماً للإضراب، احتجاجاً على تسويف النظام، ورفضه الوفاء بعهوده، بعد فض الاعتصام السابق.

وعلى الخط دخل شباب الإنترنت، الذين كانوا قد نشطوا فى تكوين مواقع لهم على «الفيس بوك» ،وانضموا متحمسين إلى الدعوة لتوسيع نطاق إضراب المحلة، ليصبح إضراباً عاماً فى مصر، والبعض فى خلطٍ بيِّن، يُعزى إلى انعدام الخبرة السياسية، وَسَّعَ الدعوة إلى حدود «العصيان المدنى» الشامل، وتباينت مفاهيم أولئك وهؤلاء، غير أن البُعد الظاهر للمسألة كان هو مساندة عمال المحلة بفعل شعبى مؤثر، وسرعان ما انتشرت هذه الدعوة انتشار النار فى الهشيم، واتسع نطاقها، واتخذت بُعداً أوسع، وأصبحت قضية لا يمكن للأحزاب والقوى السياسية تجاهلها.

ومنذ البدء تحفظت الأحزاب السياسية التقليدية، «عدا الناصرى»، وأعلن «التجمع»، على لسان الدكتور رفعت السعيد، أنه لن يستجيب لدعوة مجهولة المصدر، لم يُناقش فى أمرها، وكذلك كان موقف حزب «الوفد»، بينما اتخذ الحزب «الناصرى» موقفاً معتدلاً: فلم يرفض المشاركة لكنه لم يشارك فعلياً، أما الأحزاب الجديدة «الوسط ـ الكرامة» وهما حزبان من الوجهة الرسمية «تحت التأسيس» فقد أيداً هذه الدعوة، وبالذات حزب «الكرامة» الذى أيدها بحماسة ظاهرة، بدت مظاهرها فى تبنى جريدة «الكرامة» وتخصيصها صفحات عديدة لدعمها، كما أيد هذه الفكرة حزب «الجبهة الديمقراطية» وإن لم يشارك فيها بحكم ظروفه عملياً، أما شباب حزب «الغد» «جناح د. أيمن نور»، فقد كانوا مبادرين بالمشاركة فى الدعوة لهذا الإضراب والاشتراك الحماسى فيه، واعتقل كثيرون منهم فى أحداثه.

أما جماعة «الإخوان المسلمون» فقد تميز موقفها بالميوعة التقليدية، وظل متراوحاً ما بين إعلان عدم المشاركة، «لأنهم لم يشاركوا فى تنظيمه»، بمعنى أنه لا يخضع لتوجيهات الجماعة! أو أنهم يدرسون الموقف منه، ولن يعلنوا عنه سوى قبل يوم ٦ أبريل مباشرة، ثم انتهى الوضع فى الواقع العملى بعدم المشاركة، وهو ما آثار حنق جماعات «الفيس بوك» التى رأت فيه تخلياً جديداً من الجماعة عن حركة الشعب فى الشارع، كذا تعرض هذا الموقف لانتقادات حادة من شباب الجماعة على مواقعهم فى شبكة الانترنت، وكان حساب الجماعة مؤسساً على عدم الرغبة فى استثارة النظام، الذى كان يحاكم مجموعة من القيادات المالية والتنظيمية للجماعة أمام محكمة عسكرية، ستصدر أحكامها خلال أيام، ظناً منها أن هذا الموقف الليِّن الجانب، سيساعد على استخلاص عناصرها المحبوسة بأقل أحكام ممكنة.

وفيما يخص حركة «كفاية» فقد كان موقفها المؤيد متوافقاً منطقياً مع تاريخها ودعوتها، فهى اعتبرت أن دعوة العمال للاعتصام حق مشروع، دفاعاً عن مصالحهم المهدرة وحقوقهم المسلوبة، وهى وإن لم تكن صاحبة المبادرة بالدعوة للإضراب إلا أنها أيدتها بقوة، ودعت المواطنين لمساندتها وشاركت فى أنشطتها السلمية فى المحافظات، واعتُقل العشرات من كوادرها، على رأسهم الأستاذ «جورج إسحق» أول منسق للحركة، ولا زال عدد منهم حبيساً حتى اليوم.

ويبقى موقف السلطة، الذى كان فى رأى، أحد أهم أسباب النجاح لهذه الدعوة، فالذعر الكبير الذى حل بأعطاف النظام، وجعله يُجَيِّشُ الجيوش، ويحيل القاهرة والمحلة والإسكندرية وباقى عواصم المحافظات إلى ثكنات عسكرية، ثم البيان العسكرى الذى أصدرته وزارة الداخلية وأذاعته بكثافة، وكذلك حملات كورس أعوان النظام «وبالذات فى مجلة وجريدة «روز اليوسف».. كل هذا أدى إلى إيصال رسالة واضحة للملايين،

أن هناك شيء خطير سيحدث يوم ٦ أبريل يحسن معه المكوث فى البيت، ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدارس.. إلخ، وهو ما منح الدعوة للإضراب زخماً كبيراً، بدت معه القاهرة والمحافظات وكأنها تستجيب لدعوة الإضراب بشكل لا بأس به.. وأضيف إلى ذلك العنف الشديد فى مواجهة عمال المحلة ومواطنيها، وإطلاق الرصاص الحى وقتل ثلاث ضحايا أبرياء، والاعتقالات العشوائية.. إلخ.. فهذا كله أدى فى النهاية إلى منح يوم ٦ أبريل مذاق الانتفاضة الشعبية الناجمة، والتى أصبحت معها هذه اللحظة جزء من سياق لحظات النضال الجماهيرى التاريخى فى مصر، مثل يوم ٩ و ٢١ فبراير ١٩٤٦، ويومى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.. وغيرها.

● ـ ... **وأخطاء «٤ مايو»**(*)

قبل أن تستوعب حركة المعارضة نتائج يوم ٦ أبريل بحلوها ومرها، بمكاسبها وخسائرها، بإيجابياتها وسلبياتها، بدروسها وخبراتها، أطلق شباب «الفيس بوك»و الذين خرجوا من ذلك اليوم منتشين بانتصار كانوا أبرز صانعيه، وتحولوا معه إلى نجوم فى الصحافة وبرامج التليفزيون الفضائية والمنتديات» دعوة جديدة لإضراب جديد، يوم ٤مايو، يوم مولد مبارك، أى بعد أقل من شهر واحد على الإضراب السابق، وبدت فى هذه الدعوة حميَّة الشباب وحماسهم، ولكن أيضاً عكست قلة خبرتهم وضعف وعيهم السياسى، «وهو أمر طبيعى لا يعيبهم»، وكالعادة تراوحت مواقف أطراف المعارضة والنظام:

● فوصفهم الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب «التجمع»، باعتبارهم «عيال لاسعين»! وكذلك كان موقف حزب «الوفد»، الذى أعلن على لسان رئيسه د. محمود أباظة، رفضه للمشاركة فى هذا اليوم وبكلمات حادة.

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٥/٢٨.

• وتباينت مواقف الأحزاب الجديدة، والتى تحت التأسيس، ففيما لم يتضح موقف حزب «الجبهة الديمقراطية»، أيد شباب «غد د. أيمن نور» كالعادة، وتحفظ حزب «الوسط»، وبدا أن حزب «الكرامة» لم يحسم أمره، ففيما رفض أمين اسكندر القيادى بالحزب، بدت الجريدة مترددة فى إعلان موقفها، لكن حمدين صباحى، نائب البرلمان ووكيل المؤسسين، أيد بحرارة!.

• وفيما يخص حركة «كفاية»، فقد أعلنت بداية وعلى لسان إحدى قياداتها، د. كريمة الحفناوى، بعد اجتماع شارك فيه ممثلون عن أحزاب «الكرامة والناصرى والغد وجماعة الإخوان» أنها لن تشارك رسمياً فى إضراب ٤ مايو، مع تأكيد التضامن معه، موضحة أن «الشباب لديهم مطلق الحرية فى تشكيل إضرابهم بشكل فعلى، دون أى تدخل من القوى الوطنية»، (جريدة الدستور ـ ٢٠٠٨/٤/٢٦).

لكن عناصر داخل كل من «كفاية» و«الإخوان» مارست ضغوطاً شديدة للعدول عن هذا الموقف، الذى اعتبرته ـ بالنسبة لحركة «كفاية» تخلياً عن الجماهير «!» فيما رأت «الإخوان» وخاصة بعد صدور الأحكام المشددة من المحكمة العسكرية على عناصرها، أن من الضرورى لا المشاركة وحسب، وإنما تبنى الدعوة لهذاالإضراب، تعويضاً عن الموقف من إضراب ٦ أبريل الذى خسرت منه الجماعة كثيراً، من جهة، ورداً على النظام الذى لم يكافئها نظير عدم مشاركتها فى ذلك اليوم، بل شدد النكير عليها، من جهة أخرى،.. وهكذا فقد عكس هذين الموقفين ارتباكاً مستجداً وخضوعاً للابتزاز السياسى: «كفاية»، وانتهازية محضة: (الإخوان)، تحملت الأخيرة نتائجه بصورة أكبر وأفدح!.

• لكن الجهة الوحيدة التى استفادت من درس ٦ أبريل كان هو النظام، الذى تحرك على عدة جهات؛ **الأولى**: سياسية، بإعلان مبارك عن علاوات (سَخِّية!) فى «عيد العمال»، امتصت جانباً من الاحتقان الشعبى

الذى ساعد على نجاح إضراب ٦ أبريل، **والثانية**: بالهدوء فى التعامل الأمنى مع هذا اليوم.. فلا بيانات ولا عصبية، وإنما حركة ـ فى الكتمان ـ لإجهاض يوم ٤ مايو دون أن يبدو شيئاً على السطح، مع تجاهل شبه كامل، إعلامياً، لهذا اليوم، حتى لا يلفت الأنظار.. صحيح أن هذه (الإنجازات) المحققة لصالح الحكم تم إهدارها بأسرع ما يمكن، (مما يعكس بالفعل غباءً سياسياً مستحكماً) بالتحميل المباشر للشعب الفقير، أعباء علاوة مبارك للعاملين فى الحكومة، لكن هذا مجال آخر للحديث بعيداً عن القضية التى نناقشها هنا!

إن المشكل الأساسى فى الدعوة لإضراب ٤ مايو يتمثل فى عدم إدراك شباب «الفيس بوك» أن مسألة الإضراب ليست «لعبة» أو «Game» على النت، مثل المباريات الافتراضية على شاشة الكمبيوتر.

فالدعوة للإضراب هى دعوة لاستخدام سلاح تكتيكى ذو تأثيرات استراتيجية، أى أنها دعوة للجوء إلى أداة سياسية بالغة الخطورة،ولا يجب استهلاكها «عمّال على بطّال»، حتى لا يتم ابتذالها وإفقادها قيمتها، مثلما فعل البعض بسلاح المظاهرات، التى بدأت قوية هزت مصر كلها، ثم انتهت، بفعل استهلاكى شبه اليومى، إلى تجمع «كاريكاتورى» على سلم نقابة الصحفيين، لا يضم سوى بضعة أفراد، أو بضع عشرات، فى أحسن الأحوال، فانعدم تأثيرها وضوئل مردودها.

كذلك فالدعوة للإضراب لها أصولها وشروط نجاحها، وأولها :وجود قوة حاملة للفكرة، وقد توافر عمال المحلة لحمل هذه الفكرة، والتى كانوا هم المبادرين لإطلاقها، يوم ٦ أبريل، ولم يتوافر هذا الشرط يوم ٤ مايو.

وثانيها: وجود سببت مقنع لإطلاقها (ويوم ٤ مايو لم يكن سبباً مقنعاً للجماهير الغفيرة، وليس لقسم محدود من النخبة).

وثالثها: اختيار زمنى مناسب (واختيار ٤ مايو، بعد أقل من شهر على إضراب ٦ أبريل، لم يترك فسحة زمنية كافية لإعداد جيد)، وأخيراً: اختيار ظرف موات لإطلاق هذه الدعوة، وقد ضربت السلطة هذا الاختيار فى مقتل بعد «منحة» عيد العمال الشهيرة.

وفى المقابل، فلقد أخطأت أغلب قوى المعارضة فى التعامل مع هذا الحدث:

- أخطأ حزب «التجمع» و«الوفد» بالسخرية من أصحاب هذه الدعوة، والتهجم عليهم وعليها، فبدا أنهما فى واد والحركة الجماهيرية فى واد آخر.

- وأخطأ حزب «الكرامة» أو جانب منه، فى عدم وضوح تحفظه على هذه الدعوة، بل والحماس لها، دون إعمال الفكر فى إمكانات نجاحها.

- وأخطأ فى حركة «كفاية» قسم منها، باندفاعه غير المدروس، وضغطه للإعراض عن الموقف الأول الصحيح، «أى التحفظ على المشاركة فى هذا اليوم، دون إدانته أو التهجم على الداعين له».

- أما الخاسر الأكبر، فقد كان بالأساس جماعة «الإخوان» التى حاولت تصحيح خطأها يوم ٦ أبريل فارتكبت خطأ أكبر، بمحاولة «ركوب» يوم ٤ مايو، (راجع تصريحات الأستاذ محمد عاكف مرشد الجماعة قبل هذا اليوم)، وكان أن تحملت بشكل رئيسى وزر عدم نجاحها.. فخسرت فى الحالتين، وهو أمر يحتاج لمراجعة عميقة، لأنه دائم التكرار.

وهكذا، فالتحليل الدقيق لوقائع يوم ٤ مايو، يثبت بشكل واضح أن لا أحد من المعارضة استطاع أن يحلل بعقل بارد الدعوة لهذا اليوم، وإمكانات نجاحها، ولم يستطع أى طرف فيها أن يملك الشجاعة لكى يقدم نقداً حقيقياً لموقفه الخاطئ، ومر الحدث المفجع مرور الكرام، كما مرت مواقف أخرى كثيرة قبلة، وطويت صفحتها للأسف الشديد، دون أن نتعلم منها، أو نستنتج الدروس الواجب استنتاجها!.

القيادة السياسية الحقيقية، هى التى تملك الشجاعة على اتخاذ الموقف الصحيح، المبنى على التحليل العميق لتوازنات القوى و تغيرات الظروف، وإذا ما تكرر خضوع هذه القيادة لابتزاز عناصر منها قد تكون مخلصة لكنها تتحرك بالعواطف، ولا تقيم اعتباراً للوعى، وتغفل الجهد التنظيمى الضرورى لبناء الحشد الشعبى القادر على الإنجاز، ولاتستطيع أن تقول «لا» حينما يتطلب الأمر ذلك، فإنها تفقد كثيراً من أهليتها للقيادة، ولا تصبح جديرة بالثقة، وهى بدلاً من أن تتعامل بعقلانية مع الظروف الحرجة، تندفع - دون رويّة - فتخسر، وقد تقود لكوارث يصعب على الجماهير تحمل تكاليفها، وتسبب تراجعاً كارثياً لحركتها!، وتؤدى فى النهاية لإجهاض حلم التغيير الديمقراطى السلمى، ودفع الأمور إلى مجاهل خطيرة.

يقول لينين: «أمس لم يكن الوقت قد حان.. وغداً يكون الأوان قد فات.. اليوم»... وهى دعوة واضحة لإحسان تقدير الظروف وبناء أدوات القوة، حتى تأتى اللحظة المناسبة.

سيناريوهات خمسة: التغيير أو الطوفان!

وإذا كانت ملامح الأزمة الشاملة، فى مصر، هى على النحو الذى أشرنا إلى بعض قسماته فى السطور السالفة، فإلام تؤدى هذه الأزمة المتفاقمة إذن ؟!:

- إلى «هبّة شعبية» على غرار انتفاضة ١٨ و١٩ يناير / كانون الثانى ١٩٧٧، يتم من خلالها تصحيح بعض الأوضاع بصورة مؤقتة، ثم لا تلبث السلطة أن تستعيد سيطرتها على الأمور، فتعمل آليات البطش والتنكيل بالشعب والمعارضة؟!،

- أم إلى «ثورة شعبية» تغير من طبيعة النظام والطبقة الحاكمة تغييرا جوهريا؟! على غرار ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مثلا،

- أم إلى احتمال «الفوضى الشاملة»، كما يتوقع بعض المحللين السياسيين؟!

- أم إلى سيناريو «التدخل» أو «الحسم» أو «الانقلاب العسكرى» ، كما يُرَجّح البعض الآخر؟!.

- أم ينتصر سيناريو «الوضع السائد» ، الذى يُرَجّح بقاء الوضع على ماهو عليه الآن، مع إمكانية إجراء بعض «التعديلات» الشكلية، وبحيث تستمر السلطة فى الإمساك بأعنة الأمور لفترة طويلة قادمة.

فى واقع الأمر فإن كل احتمال، من الاحتمالات الخمسة المشار إليها آنفا، يحمل قدرا من المعقولية، ويستند القائلون به، إلى جملة من المبررات الوجيهة:

فالاحتمال الأول، أى احتمال «الهّبة الشعبية» احتمال قائم، بسبب تفاقم الضغوط والتحديات التى يتعرض لها المصريون يوميا، وهى تفوق كل قدرة على الاحتمال، بما تلقيه من أعباء ضخمة على الكاهل المثقل للأغلبية العظمى من المواطنين، وآخرها، على سبيل المثال، رفع أسعار السولار والبنزين وتكاليف استصدار رخص السيارات... إلخ، بعد أقل من أسبوع على قرار الرئيس مبارك صرف علاوة على المرتبات الهزيلة لموظفى الدولة، وبما يعنى إلهاب الأسعار بأضعاف ماوفرته العلاوة المحدودة للمواطنين المستفيدين (نحو خمسة ملايين فقط)، والدخول فى دوامة جديدة من دوامات الغلاء والتضخم. وهناك مقدمات كثيرة تشير إلى أن الجماهير تمارس، يوميا، ما يشبه الهبّات التحضيرية للهّبة الضخمة المرتقبة، فقد أفاد حصر عدد الأفعال الاحتجاجية التى وقعت فى العام الأخير، (٢٠٠٧)، إضافة إلى الربع الأول من هذا العام، إلى انها تجاوزت بكثير رقم الألف فعل احتجاجى: مظاهرة - اعتصام - إضراب. بعضها ضخم شارك فيه عشرات الآلاف من العاملين، مثل إضراب عمال النسيج فى المحلة (٢٧ ألف عامل إضافة لأسرهم)، أو إضراب موظفى الضرائب العقارية الناجح (٥٥ ألف موظف إضافة إلى أسر بعضهم)، وكلها بمثابة «بروفة» لهذا المشهد الكبير المتوقع.

والاحتمال الثانى، وارد أيضا، فتراكمات الأوضاع فى مصر، لم يعد يصلح معها أى علاج مؤقت، وتتطلب ثورة عميقة، تعيد تقليب الأرض المصرية من الجذور، وتعيد بناء الدولة المضعضعة والمجتمع المنهك، والتحالف الطبقى الضيِّق الحاكم، وتوزيع الثروة المجتمعية، والتخطيط لنهضة جديدة.. إلخ.

ما يعيب هذا التصور هو الغياب الفادح لقوة بديلة، وقيادة موثوق بها، وبرنامج محدد للتغيير، وآليات واضحة للعمل، مقنع للناس ويتمتع بالقبول والصدقية، وقبل ذلك كله عمل تنظيمى كفؤ، يؤطر الطاقة الجماهيرية، ويوجهها لخدمة الغرض النهائى المأمول.

ويقف حجر عثرة تمنع تبلور هذا الاحتمال، حتى الآن، عدة أسباب، أهمها:

ضعف الأحزاب السياسية (الرسمية)، وعزلتها، وارتهانها لمقتضيات (الشرعية) الحكومية، وكذلك أنانية جماعة «الأخوان»، التى تؤثرالحركة من أجل تحقيق أجندتها الخاصة على حساب العمل المشترك، إلاّ فيما يخدم برنامجها... إلخ، وأيضا ضعف «حركات التغيير»، وعجزها عن ترجمة الزخم الإعلامى والحركى الذى أحدثته فى المجتمع، إلى آليات تنظيمية فاعلة.

لكن هذا الوضع غير أبدى، ومن الممكن أن تدفع تحديات الواقع، ومتطلبات الوضع، وضغوط السلطة، إلى تسريع وتيرة العمل فى هذا الاتجاه، غير أن هذا السيناريو، عموما، مؤجل إلى أن يتم إيفاء هذه الاستحقاقات.

أما الاحتمال الثالث، أى سيناريو «الفوضى الشاملة»، فهو من وجهة نظر القائلين به، وارد بسبب نضوج الظروف الموضوعية للتغيير، وغياب العنصر الذاتى، الأمر الذى قد يؤدى إلى انفجار «برميل البارود»، دون

انتظار أو استئذان، على نحو عشوائى، عدوانى تخريبى شامل، وقد يكون مدفوعا إليه من قوى «فاشية»، أو جهة صاحبة مصلحة فى استغلال الأزمة الرهيبة التى تمر بها مصر، لتحقيق أغراض خاصة، وعلى غرار «حريق القاهرة» فى يناير/كانون الثانى عام ١٩٥٢ الشهير، وإن كان بمقاييس أكبر، نتيجة لعنف التناقضات المجتمعية، وضخامة الفوارق الطبقية، وتعقد المشكلات.

ويراهن الكثيرون على ضعف احتمالية هذا السيناريو، بالنظر للطبيعة السمحة للمصريين، على رغم ما شابها من تشوهات بفعل الأزمة الراهنة، وإلى كراهيتهم للعنف، وميلهم الفطرى للسلم، وتراثهم الحضارى البناء الموروث.

وهناك الاحتمال الرابع، أى «الخيار العسكرى»، وهو خيار له تقدير واسع بين الخبراء والمتخصصين، (وآخرهم الدكتور أسامة الغزالى حرب، رئيس حزب «الجبهة الديمقراطية»، ورئيس تحرير «مجلة السياسة الدولية»)، ويستند المرجحين لهذا الاتجاه إلى الدور الحاكم الذى تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية، منذ ستة عقود وحتى الآن، وإلى كونها أكثر مؤسسات الدولة فاعلية وتماسكا، وإلى القبول العام الذى تحظى به فى المجتمع (مقابل الكراهية التى نالها جهاز الأمن مثلا)، وإلى انضباطيتها وإمكاناتها الضخمة، فضلا عن إمساكها الفعلى لأعنة عدد كبير من المواقع القيادية فى الدولة، ويلفت النظر، فى هذا السياق، أن التعيينات الأخيرة للمحافظين تضمنت تكليف ١٦ محافظا من أصول عسكرية، من ٢٦ محافظاً، (أى بنسبة ٦١٪)، وهى نسبة ذات دلالة، على كل المستويات.

ويبقى الاحتمال الخامس، والأخير، وهو أن يتمكن النظام من إجراء بعض عمليات «الترميم» الجزئى، بإجراء تغييرات محدودة فى الوجوه والسياسات، تسمح للإيحاء بالقيام بعملية «تحسين» شكلية للمسار، تساعده على التغلب على أزماته، ولو لفترة زمنية قادمة.

ويرى البعض إمكانية «دمج» هذا السيناريو، مع سيناريو «التوريث»، وبحيث يكون إتمام هذه العملية مناسبة (طبيعية)، تتيح نوع من الحل (من داخل القصر)، لجانب من أزماته، وتمنح الفرصة للتخلص من الحمل التاريخى لرموز النظام القديمة، المكروهة، المستهلكة.

مايعيب هذا السيناريو هو أنه يتطلب:

أولا: إتمام عملية «التوريث» بنقل السلطة، فورا، إلى جمال مبارك، وهذا أمر مستبعد، إن لم يكن مستحيلا، بالنظر إلى الظروف المعقدة الراهنة، فى مصر، التى تجعل من مهمة إجراء هذا التحول، والآن، مهمة بالغة الصعوبة.

ثانيا: وحتى بافتراض تحقق هذا الأمر، فإن قدرة «جمال مبارك» على إجراء هذا التحول ليست مطلقة، فضلا عن أنه، و «جماعة»، أو «شلته»، كما يُفَضِّلُ الدكتور «نادر الفرجانى» أن يطلق عليهم، من طبقة «رجال الأعمال»، وسياسيى «النيوليبرالية»، المعولمين ، هم ـ فى الواقع ـ جزء كبير من أصل المشكلة، ولا يمكن أن يكونوا، أبدا، بسياساتهم المتطرفة، المنحازة ضد الطبقات والفئات العاملة والفقيرة، طرفا فى الحل.

ثالثا: وحتى لو تحقق هذا الاحتمال، المستبعد الآن، فسيظل النظام، لأسباب موضوعية، أشرنا إلى بعض أهمها آنفا، أعجز من أن يقدم حلولا حقيقية لمشكلات المجتمع، الأمر الذى يعنى مزيدا من التدهور والإفقار والتحلل والعجز، أى مزيدا من التعميق للأزمة ومظاهرها، ونتائجها وتحدياتها.

وهو ما يُعيدنا مجدداً للمربع صفر، أو إلى الاحتمال الأول، «حيث لا يصح إلا الصحيح».

٣ ـ قوى التغيير

والخلاصة: لا يمكن المراهنة سوى على قدرة «الجماهير الغفيرة من الطبقات الشعبية (عمال وفلاحين وموظفين ومثقفين ومهنيين وطلاب وشباب.. إلخ)، على تنظيم الصفوف، وتوحيد الإرادة وتجميع الهمة، وتكاتف الحركة، لإحداث عملية التغيير السلمى الديمقراطى المطلوب.

هذا.. أو الفوضى!.. هذا أو الطوفان!.

■ ■ ■

obeikandl.com